الفصل السادس

طردُ المُسلمين

يوجـد في بعض أقاليم تريبورا وآسام والبنغال الغربية المتاخمة لباكستان الشرقية عدد كبير من المسلمين، وفي بعض المناطق يشكل المسلمون الأغلبية بين السكان، فهذه الحالة لم ترق للهنادكة ولذا فقد أخذوا منذ شهر يوليو ١٩٦٢ يشنون حملة منظمة لطرد المسلمين قسراً من هذه المناطق بحجة أنهم متسللون من باكستان.

وكانت أكثر المناطق تأثراً بهذه العمليات هي المناطق التي تسيطر عليها مخافر شرطة بيركَنج التابعة لأمر بور وبيلونيا وزادا كيسوربور وكوتوالي التابعة لاغرتالا وبيشلغر واومبي وسوبروم وسانامورا وكهوى وكهاتهاريا الكائنة في ولاية تريبـورا. ومن مخـافر الشرطة في سوتيا وغولاغات وشاوراغات وباياراغات وزامونارموكة وبتالي ولانغا وبوكاغات ولاديغر وموراجار وبيدانتش وبندو وروهو ومـورابـازار ولـوهاريا وغولاكغنج وتيجبور وبيغبير وتارابارى وأتبارى وأتغاون ويغاتالي وبيبوريا ودهيكياجولي[1] وكلها تقع في محافظة آسام.

في ديسمبر ١٩٦٧ طرد ٥٤٣٠٣٠ مسلماً من ديارهم وأبعدوا إلى باكستان الشرقية، منهم ٣٠٩٣٥٩ مسلماً من غرب البنغال و١٥١٠٥٥ مسلماً من آسام و٨٢٦١٦ مسلماً من تريبورا.

---

(١) لم أكتب أسماء هذه المدن بالأحرف اللاتينية لسببين الأول أنها كثيرة وثانياً أنها لو ذكرت على وجهها فإنها لن تعرف ثم لا يضر جهلها.

الهجرة البنغالية منذ ١٩١١ :

سكن المسلمون آسام منذ عدة عقود وسكنوا تريبورا منذ عدة عصور. وقبل التقسيم كان سكان آسام يتألفون من قبائل مختلفة تضم المسيحيين والهنادكة والمسلمين. ومنذ سنة ١٩١١، بشكل خاص، بدأ فلاحون من جوار البنغال، شديدو القدرة على احتمال الجوع يقطنون أجزاء غير مزروعة من ولاية آسام وقد بلغت هذه الهجرة مبلغاً قالت فيها الموسوعة البريطانية أنه كاد يشك في فترة من الفترات ببقاء جزء من السهول آساميا. وعزا الإحصاء الهندى لعام ١٩٣١ سبب زيادة السكـــان إلى تدفق المهـاجـرين من ميمنسنـك[١] وبشكـل خاص إلى كاتهوال[٢] وجورن[٣] ولالكهوا[٤] ودهنك[٥] وبوكني[٦] ولاهوريكهات[٧] موزاس، هذه الجماعات التي فتحت آفاقاً واسعة في الغابات الكثيفة الواقعة على الضفة الجنوبية من نهر براهما بوترا، قد استوطنوا كل هذه البقاع الزراعية وجلبوا مع يقظتهم الثروة والصناعة والرخاء العام لكل المنطقة وعملوا على تحسين ثروة البـلاد بتحويل غاباتها الموحشة إلى قرى مزدهرة ونتيجة لذلك تحققت زيادة ملحوظة في الثروة الحيوانية وفي التجارة وفي دخل الحكومة.

وكان دور المسلمين في ازدهار ولاية تريبورا دوراً عظيماً وذلك منذ أن وطئت أقدامهم لأول مرة سنة ١٢٧٨ عندما استطاع ملك تريبورا راتنابا[٨] الثامن والتسعون اعتلاء العرش بمساعدة الجيوش الإسلامية التي أمده بها طغرل خان، يوم كان سكان البلاد الأصليون قبائل جبلية تسمى تيبراس ولا يعرفون من الزراعة إلا زراعة جهوم[٩] في رؤوس الجبال ولا يعرفون شيئاً عن زراعة الأراضي السهلية ذات التلال. أما الهنادكة الذين قصدوا تلك البقاع فقد انصرفوا إلى الأعمال

---

(١) MYMENSINGH

(٢) KATHOWAL

(٣) JURIN

(٤) LAKHOWA

(٥) DHING

(٦) BOKNI

(٧) LAHORIGHAT MAUZAS

(٨) RATNAPA

(٩) جهوم نبات غير معروف عندنا.

التجارية والأعمال الحكومية. وحينما كان أمراء (مهارجات) تريبورا المتتابعون يزورون إقطاعاتهم كانوا يعرضون على الفلاحين[1] المسلمين العاملين عندهم في مناطق تريبورا ونواكهالي أن يستوطنوا في الإمارة وأن يصلحوا أراضي الغابة وقد أعفوهم من دفع إيجار الأراضي لمدة ثلاث أو أربع سنوات ثم عرضوا عليهم إيجاراً رمزياً.

وبناء على ذلك اندفع الفلاحون المسلمون بأعداد كبيرة إلى الإمارة كما فعلوا بآسام واستقروا فيها وأخذوا يستصلحون أراضي الغابة ويجعلونها قابلة للزراعة واستمرت هذه العملية حتى أوائل الأربعينات.

نظام التخطيط والحدود في آسام:

تعود سياسة الطرد الحالية إلى نظام التخطيط والحدود في آسام الذي اعتمدته حكومة الكونجرس عام ١٩٤٦. إذ أن حكومة آسام الهندوكية حتى الأربعينات، كما لاحظنا، ليس أنها لم تهتم بقضية الهجرة البنغالية بل إنها قد شجعتها. غير أن الموقف الهندوكي خضع لتغيير جذري بعد أن أعلنت الرابطة الإسلامية سنة ١٩٤٠ مطالبة المسلمين بباكستان إذ ظهر في إحصاء ١٩٤١ أن عدد المسلمين هو ٣,٤٢٢,٠٠٠ مقابل ٣,٥٣٧,٠٠٠ هندوكي منهم ١٣٥,٠٠٠ من سكان القبائل وباقي السكان ٦٧٦,٠٠٠ من المنبوذين و٤١١٠٠٠ من المسيحيين. وبالتالي فقد كان المسلمون أكبر مجموعة في البلاد حتى لو أضفنا إلى الهنادكة قبائل الآناميين[2] لكان الفارق بين الهنادكة وبين المسلمين قليلاً جداً. هذا بالإضافة إلى أن المنبوذين الذين تحرروا من الوهم إلى حدٍّ بعيد بسبب موقف الهنادكة منهم كانوا يرجحون كفة المسلمين؛ ولذا فإن حكومة الكونغرس حينما تولت السلطة سنة ١٩٤٦ سنَّت قانوناً سمَّته قانون التخطيط أو قانون الحدود وهو على غرار قانون الحدود الذي سنته حكومة جنوب أفريقيا الذي يحظر على الأفارقة السود وعلى الهنود دخول منطقة البيض

(١) الهنادكة، يهود يعملون بالصرافة والربا والتجارة.

(٢) هم الذين يعتقدون أن كل المخلوقات حتى الجمادات لها أرواح.

وحصرهم في حي خاص بهم. وهكذا فقد حظر قانون الحدود الآسامي على المهاجرين البنغاليين تجاوز حدود اعتباطية رسمتها الحكومة، والبنغاليون الذين كان نصيبهم أن يقعوا وراء هذه الحدود طردوا من البلاد ودمرت منازلهم وحرقت محاصيلهم.

وروى شاهد عيان حضر تطبيق هذه السياسة في بيان صدر عن شيلونك[1] في ٢٤ مايو ١٩٤٧ بقلم عبد المتين تشود هرى عضو اللجنة العاملة في الرابطة الإسلامية لعموم الهند عند عودته من محلة كومواليا الواقعة في تيزبور وهي منطقة من محافظة دران قائلاً: «استخدمت الحكومة الجيش والفيلة لتدمير ما يزيد على ٥٠٠ منزل في كومواليا وقضوا على نحو ١٥٠٠ شخص بين رجل وامرأة وطفل بأن يبقوا بلا مأوى وحرقوا أنقاض منازلهم التي هدموها لكي لا يستعملها أصحابها في بناء مساكن جديدة في مكان آخر وكان هؤلاء المهاجرون قد قدموا إلى آسام منذ ١٥ أو عشرين عاماً واستقروا في محلة كومواليا منذ نحو ثماني سنوات ولكنهم اعتبروا مهاجرين طارئين وطردوا من منازلهم وديارهم ولإرهابهم وسلبهم كل مقاومة فقد أطلق عليهم الرصاص دون أي استفزاز من جانبهم مما أدى إلى كوارث عديدة» وقال السيد تشود هرى: «يستطيع المرء أن يتصور الحالة السيئة التي عاناها هؤلاء المطرودون التعساء الهائمون على وجوههم في هذا الفصل الماطر أكثر مما لو وصفها الواصفون، فقد توسل هؤلاء التعساء إلى المسؤولين أن يؤجلوا طردهم حتى يحين وقت حصاد زرعهم وجني محصول أرزهم على الأقل ولكن توسلاتهم لم تجدهم نفعاً والأسوأ من ذلك أن محاصيلهم دمرت بصورة وحشية تحت أقدام الفيلة وأصبحت مراعي للبقر والجواميس». وتكررت الحادثة نفسها في وادي سورما وباربيتا وكامروب وأمكنة أخرى، ويذكر مولانا محمد إكرام خان وعبد المتين تشود هرى وغيرهما من زعماء مسلمي البنغال وآسام الذين تقدموا بعروض يطلبون فيها تخفيف الوطأة عن مهاجري البنغال في آسام:

---

(١) SHiLONG

إن ما ارتكبته حكومة حزب المؤتمر في آسام من مظالم عاتية كانت أشبه بأمواج المد المتصاعد الذي ينشر الموت والهلاك في أنحاء هذه المقاطعة التعيسة. لقد حل اليوم في آسام الظلم الأعمى مكان التسامح وعصفت الرياح بالعقل والرحمة والعطف وجميع الفضائل. ومن الجدير بالذكر بهذا الصدد أن هذا الظلم المفرط الذي صدر عن هذه السلطة ضد مهاجري البنغال لا يستند إلى دعامة أخلاقية أو قانونية بل هو على الضد من ذلك يخالف مخالفة تامة الفصل ٢٩٨ من القانون الهندي الصادر سنة ١٩٣٥ الذي ينص بصراحة تامة ووضوح على ما يلي:

لا يعتبر أحد من رعية صاحب الجلالة يقطن الهند غير مؤهل، لأسباب دينية فقط أو بسبب مكان الولادة أو النسب أو اللون، لتولي منصب رسمي تحت سلطة التاج في الهند. أو أن يحرم لسبب من هذه الأسباب من حيازة العقارات وامتلاكها والتصرف بها أو أن يمارس أي عمل أو تجارة أو صنعة أو مهنة في الهند البريطانية.

ونظام الحدود هذا يناقض نص وروح صك الحقوق الرئيسية التي اتخذها حزب المؤتمر في قرار كراتشي المؤرخ في ١٩٣١ الذي اعترف بحق كل هندي بالتنقل في كل أنحاء الهند بحرية والبقاء أو الاستقرار في أي مكان يختاره، حتى أن نهرو ذاته لم يجد مستساغاً لنظام الحدود في آسام وقال: «يبدو لي أن نظام الحدود الحالي هو نظام انتقالي ولا يمكن أن يستمر العمل به طويلاً ويبدو أن الاحتفاظ به كما هو أمر غير مرغوب فيه، فالمبدأ سيء ولا نستطيع أن نشجع بقاءه في الهند وكذلك لا يمكن حصر المهاجرين في منطقة معينة لأننا بذلك نحول بينهم وبين اندماجهم في أهل البلاد». وبما أن نظام الحدود الآسامي كان سيئاً ويعرض مهاجري البنغال إلى صعوبات كبيرة فقد انتقده حسين شهيد سهر وردي رئيس وزراء البنغال بصورة رسمية.

وهناك اقتراح يقضي بأن يحال موضوع الطرد إلى نهرو ولياقت علي خان زعيما المؤتمر والرابطة الإسلامية في الحكومة المؤقتة، ولكن رئيس حزب

المؤتمر في آسام لم يستجب إلى هذا الطلب، فلما استنفذت جميع الوسائل بالطرق العادية لم يبق أمام مسلمي آسام من خيار إلا اللجوء إلى العمل المباشر فقاطع الأعضاء المسلمون، بادىء الأمر، الهيئة التشريعية ولما لم تفلح هذه المقاطعة في إثارة اهتمام حكومة حزب المؤتمر شن المسلمون حملة عصيان مدني في شهر مارس ١٩٤٧ فاعتقلت الحكومة مولانا عبد الحميد خان بهشاني رئيس الرابطة الإسلامية الإقليمي في آسام وغيره من الزعماء المسلمين وفرضت رقابة على المراسلات الصحفية الخارجة من الإقليم وأعلن قرار ١٤٤ وأطلقت النيران على مسيرات سلمية فقتل في إحدى المصادمات في تيزبور ٢٠ شخصاً وأصيب عدد كبير بجروح مختلفة.

وعلى الرغم من أعمال الإرهاب التي لجأت إليها حكومة آسام فقد تطورت الحركة إلى سيل جارف لا يقاوم اشترك فيه آلاف من المسلمين جاؤوا من أمكنة بعيدة، وعندما أعلن مخطط التقسيم عام ١٩٤٧ في الثالث من شهر يونيو توقفت هذه الحركة دون تحقيق هدفها نظراً للانتقال الموعود في السلطة وتقسيم شبه القارة.

الهجرة داخل الإقليم من وجهة النظر الإقتصادية:

اقترح نهرو في رسالة وجهها إلى رئيس وزراء آسام بأن ينظر إلى الهجرة داخل الإقليم في محيط اقتصادي وليس من وجهة نظر سياسية. ومما ذكره نهرو قوله: «يعتبر موضوع الهجرة موضوعاً معقداً وقد أصبح أمراً طائفياً من الصعب حله ولذا يجب بذل كل مجهود ممكن لمنع بروز الجانب الطائفي فيه ويعتبر هذا الموضوع من الناحية الجوهرية اقتصادياً ويجب معالجته بالطرق الإقتصادية. ويرغب شعب آسام بألا يخضع لشعب غير آسامي وأن يحتفظ بلغته وحضارته، وهذه رغبة معقولة ومشروعة، ولكن هناك حقيقة يجب إدراكها وهي أن منطقة غير مكتظة بالسكان وفيها أراضٍ خالية مثل آسام لا تستطيع في الوقت الحالي أن تستمر على هذا الوضع وهي محاطة بأقاليم مكتظة بالسكان، لهذا لا بد من

حدوث الهجرة بسبب الدافع الاقتصادي ولا يمكن للعواطف ولا حتى للقوانين أن تحد منها. لا بل تبقى الهجرة أمراً مرغوباً فيها حتى من وجهة النظر الرامية إلى افادة آسام وتطويرها وجعلها إقليماً غنياً».

سواء أكانت الهجرة أمراً مرغوباً فيه أم لا فهذا موضوع ثانٍ إلا أن الحقيقة الرئيسية في الوضع هي أن السكان المسلمين الحاليين في تريبورا وآسام الذين يضمون المستوطنين الأوائل أو سلالاتهم أصبحوا بعد التقسيم مواطنين يحملون الجنسية الهندية في هذه الأقاليم وذلك وفقاً للمادة الخامسة من الدستور الهندي التي تقول:

في بداية هذا الدستور كل شخص يقطن الأراضي الهندية أو
أ ـ ولد في الأراضي الهندية أو
ب ـ ولد أحد والديه في الأراضي الهندية أو
ج ـ يقطن في الأراضي الهندية لفترة لا تقل عن خمس سنوات قبل البدء بتنفيذ هذا الدستور هو مواطن هندي.

ومع ذلك فقد انتهك الزعماء الهنادكة الحاليون هذه المادة الدستورية الواضحة في السنوات الأربع الأخيرة وطبقوا سياسة منظمة تهدف إلى استئصال المسلمين من البلاد التي اتخذها أجدادهم وطناً لهم وورثوها هم عن أجدادهم فأخذوا قسراً وأبعدوا عبر الحدود إلى باكستان الشرقية.

وتعرض الأشخاص المطرودون إلى أعمال وحشية كثيرة وهناك وصف تصويري للطريقة التي تمت بها عمليات الطرد جاءت في تقرير اللجنة التي عينتها حكومة باكستان الشرقية للتحقيق في مشكلة اللاجئين الناجمة عن عملية الطرد الإجمالية ومما جاء في هذا التقرير أن عمليات الطرد اشتركت بها قوات من الجيش ورجال مسلحون من الشرطة ومن السكان الهنادكة ومن اللاجئين الهنادكة من باكستان الشرقية ومن القبائل الجبلية المحلية بإشراف موظفي الولاية وقيادتهم. وأضاف التقرير قائلاً:

«حاصرت هذه القوات أماكن المسلمين في منتصف الليل أو عند الفجر وأمروا المسلمين بمغادرة منازلهم وبعد أن غادر المسلمون منازلهم تحت التهديد كانت النار تضرم فيها ثم تدمر وفي معظم الأحيان تنهب الممتلكات ويحتفظون أحياناً بالنساء لأسباب معروفة.

ثم أجبر هؤلاء المهجّرون على السير على الأقدام أميالاً كثيرة حتى وصلوا إلى الحدود ثم دفعوا قسراً إلى أرض باكستان بالحراب وهددوا تهديداً شديداً بعدم العودة إلى الأراضي الهندية.

لم يسمح لهؤلاء المهجّرين قبل أن يغادروا منازل آبائهم وأجدادهم بأخذ ثيابهم على الأقل وفي كثير من الحالات حشدوا في سيارات شحن وباصات ونقلوا إلى الحدود لكي يدفعوا إلى باكستان بطريقة غير مشروعة. واضطرت كثير من الأسر إلى ترك بعض أفرادها وراءها حيث لم تسنح لهم الفرصة بالاجتماع، وكان يحشد أفراد العائلة الواحدة في شاحنات مختلفة بحيث ينفصل الرجال عن النساء في الأسرة الواحدة ويصبح من المستحيل عليهم الإلتقاء ثانية، وكذلك لم يستطع تقصي آثار بعض أفراد الأسر اللاجئة الذين تخلفوا عن الركب أو فقدوا أثناء النقل».

من هذا يبدو واضحاً أن هؤلاء المسلمين الضعفاء لم يتلقوا حماية حتى من القضاء، ففي كثير من الحالات كان موظفو الولاية برفقة القوات المسلحة والهنادكة اللاجئين يطوفون القرى ويدمرون المنازل الفارغة التي تركها المسلمون لإزالة إمكانية عودة أصحابها إليها. كذلك استخدمت الفيلة في عمليات التخريب وعندما كان جهاز الحكومة يتردد في تنفيذ أعمال التدمير كانوا يستعينون باللاجئين الهنادكة ليقوموا بالتدمير. وأثناء عملية التهجير لم يسلم المهجّرون من الإعتداء ومن سوء المعاملة حتى أن النساء الحوامل وهن في فترة متقدمة من حملهن لم يسلمن من الأذى فأجهض بعضهن على الطريق والبعض الآخر في المعسكر بعد وصولهن إلى باكستان، وقد تحمل المهجّرون أثناء نقلهم من منازلهم إلى الحدود الجوع الشديد وأهينوا إهانات كثيرة وجرت

حالات اغتصاب وتعذيب. وقبل الطرد طلب من المسلمين أن يثبتوا جنسيتهم الهندية بحجة أن إدخال أسمائهم في القوائم الإنتخابية لاقت اعتراضاً على اعتبار أنهم غير هنود، وعندما أظهر هؤلاء المظلومون وثائق تثبت امتلاكهم للأرض ووصولات لدفع الضرائب وغير ذلك من البيانات التي تؤيد حقهم لإثبات جنسيتهم صودرت هذه الأوراق كلها ولم تعد إليهم وأحياناً كانت تمزق أمام أعينهم وفي بعض الحالات يقوم بعض القضاة المتنقلون بزيارة قرى المسلمين ويطلبون منهم هذه الوثائق وعندما تبرز إليهم يأخذونها ويحرقونها أو يمزقونها ثم يطردون السكان.

تعتمد هذه المعلومات على شهادة نحو خمسة آلاف لاجيء قابلتهم اللجنة إلى جانب تأييد مصادر أخرى. فقد كتبت صحيفة أسبوعية تصدر عن دلهي تقول ما يلي:

«أصبح المسلمون التعساء تحت رحمة رجال الشرطة الذين تعتبر كلماتهم قانوناً وأهمل قانون الأجانب الهندي وأصبح الباكستانيون، الذين هم موضع شك، خارج نطاق حماية القانون حتى ولو كانوا يتمتعون بجميع شروط المواطن الهندي وواجباته وعليهم أن يرحلوا عن بلادهم بناء على رغبة الشرطة فقط، وليس هناك تدابير ناجعة لأي اعتراض؛ وعندما يقدم الباكستانيون الذين أصبحوا موضع ريبة أية شكوى تحال هذه الشكاوى إلى الذين هم موضع الاتهام».

وقد كتب المراسل الخاص لصحيفة التايمز حول حوادث التهجير من تريبورا تقريراً في ديسمبر ١٩٦٣ قال فيه ما يلي: «إن المسلمين المستوطنين الذين طردوا إلى باكستان الشرقية أصبحوا لاجئين أذلاء ليس لهم وجهة يتجهون إليها وأصبحت الحكومة الباكستانية مسؤولة عن ٤٧,٠٠٠ لاجيء».

بدأت عمليات التهجير في منتصف العام الماضي (١٩٦٢) واستمرت بمعدل مئات الأشخاص كل أسبوع، وقد ازداد التدفق الآن من جراء هجرة المسلمين الذين يفرون من المحيط المعادي لهم الذي خلقه الهنادكة في

تريبورا نتيجة الطرد الجماعي، وفي أفضل الحالات فإن السكان المقيمين بالفعل في تريبورا، وهم مواطنون هنود بحق، والذين انتزعوا من منازلهم وألقي بهم على الحدود من غير أية شكليات إلّا رغبة الشرطة، يعتبرون ضحية السلطات المحلية وإن دلهي لم تنظر بعين الرضا إلى هذه التجاوزات ولعل ذلك قد حدث استجابةً للسلطات المحلية ذات العداوة الطائفية والطمع بالأرض، ولكن تصرفهم كان بعيداً عن العدل والإنسانية.

استلم بعض الأشخاص إنذاراً يعلمهم أنهم سوف يطردون من ديارهم إذا لم يثبتوا أنهم يقطنون الهند قبل ١٩٥٢. وقالوا بأنهم ذهبوا إلى المحكمة بأوراقهم فقيل لهم بأن القاضي سيجري المزيد من التحقيقات ولكن بعد يوم أو يومين حضر رجال الشرطة بالشاحنات إلى قراهم وأجبروهم على الصعود إليها ونقلوهم إلى الحدود، وبعضهم لم يستلم أي إنذار قبل وصول سيارات الشرطة وقالوا بأن أوراقهم قد احتفظت بها المحكمة أو مزقها رجال الشرطة الذين تولوا طردهم ولكن تمكن الكثير منهم من الإحتفاظ بأوراقهم وأتوا بها معهم.

أظهر البعض أوراقاً ممزقةً ولكنها لا تزال مقروءة. ومعظم هؤلاء الأشخاص لا يعرفون الكتابة فهم مزارعون صغار لا يملكون أرضاً ولكنهم يحتفظون بقصاصات من الوثائق المهمة مثل سجلات الأرض وإيصالات الإيجار وشهادة الخدمة العسكرية وشهادة الإنتخابات وغيرها.

بعض هذه الأوراق كانت قريبة العهد ولكن بعضها يعود إلى ما قبل ١٩٥٢ وهناك الكثير من الوثائق التي تعود إلى أيام حكم المهراجا. أو إلى العام الأول بعد الاستقلال وغيرها يحمل تواريخ أكثر جدة، وجميع هذه الأوراق تبرهن على أن أصحابها يعيشون في تريبورا منذ أمد طويل.

إذن لا ينكر أحد بأن المسلمين الهنود في تريبورا قد تعرضوا إلى معاملة سيئة إذ كانت المشكلة هي استيطان المسلمين في هذه الأرض دون حق شرعي، فيجب على الحكومة الهندية أن تنظر إلى المشكلة المشابهة لها في

سيلان (سيريلانكا) حيث ترغب الحكومة هناك بالتخلص من مليون هندي الأمر الوحيد الذي يضع حداً لهذا الخطأ المستمر هو التصميم الدقيق على المعاملة العادلة في المحاكم والسيطرة المحكمة على السلطات المحلية[1].

وكذلك في آسام تمت عمليات الترحيل مباشرة بعد توزيع الإنذارات أو بدونها في معظم الحالات وكذلك دون تحديد جنسية هؤلاء اللاجئين التعساء على أساس الوثائق المقدمة، على سبيل المثال: في يونيو سنة ١٩٦٢ قام مدير الشرطة (كاشار) بتوزيع إنذارات بالرحيل وفق قانون الأجانب على بعض المستوطنين، معظمهم في مقاطعة (نوكهالي) وطلب منهم مغادرة الهند خلال الوقت المحدد، ولكن أكد هؤلاء الأشخاص بالدليل والبرهان على أنهم مواطنون هنود وأنهم قدموا إلى هذه المقاطعة أثناء مجاعة كبيرة حدثت في البنغال سنة ١٩٤٢ و١٩٤٣. وعمدوا إلى توكيل المحامين لتقديم الإحتجاجات إلى السلطات المسؤولة عن النفي إلى جانب تقديم شهادات خطية بقسم لمنحهم الوقت الكافي لإقامة الدعاوى في محاكم العدل بغية تحديد وضع للخلاف قضائياً.

ولكن السلطات المسؤولة عن النفي، أمام هذه الشكاوى، أعلنت أنه ليس هناك تعليمات من السلطة العليا، وبما أن السلطة الممنوحة وفقاً لقانون الأجانب بترحيل المتسللين سلطة قاطعة، فليس أمامهم بديل عن التسليم إلى الأمر على الفور وهكذا تم تنفيذ أمر طردهم من البلاد.

قام وفد هندي يضم ثلاثة أعضاء من المجلس النيابي هم الدكتور غوبال[2] سنغ وكوند ردى[3] والسيدة ايسا[4] كيد واى يرافقهم مولانا أسد مدني السكرتير

---

(١) صحيفة التايمز ـ لندن في ٦ ديسمبر ١٩٦٣.

(٢) GOPAL SINGH

(٣) GOVIND REDOX

(٤) ANISA KIDWAI

العام لجمعية علماء الهند بزيارة (غوهاتي)[1] في سبتمبر ١٩٦٤ للإطلاع على مشكلة تسلل الباكستانيين المزعومة.

روى القرويون المسلمون في قرية موريغرام مثل: آلهي بخش ونور محمد وكلثوم بيبي وغيرهم كيف أن الشرطة المحلية احتجزت القرويين المسلمين وحاولت الحصول على اعتراف قسري منهم بأنهم متسللون باكستانيون، على الرغم من أنهم يعيشون في هذا المكان قبل تقسيم الهند بفترة طويلة. وقد شهد السيد دولارام نات أحد سكان هذا المكان أمام الوفد بصدق هذا القول... والإدعاء العام هو أن رجال الشرطة حاصروا قرى المسلمين في باكولغوري وبينا كاندي وغيرها في منتصف الليل وأجبروا سكانها على الرحيل نحو حدود باكستان.

وقام وفد آخر يضم كوند ردى والدكتور غوبال سينغ والسيد عثماني ومولانا أحمد علي بزيارة مقاطعة دارانغ بعد عبور براهما بوترا وذهبوا إلى تشيتا موزا تحت مخفر شرطة شيتا في دارانغ وحققوا في ادعاء الترحيل الإعتباطي مع أكثر من ألفي شخص في مايو ١٩٦٤.

وقد أخبر سكان هذا المكان ـ ومعظمهم مزارعون ـ الوفد بأنهم على الرغم من إبراز المستندات الكافية لإثبات أنهم مواطنون دائمون في المنطقة، وكذلك على الرغم من إدراج أسمائهم في الدوائر الإنتخابية إلا أنهم عانوا الكثير من تصرفات رجال الشرطة المفرطة وأجبر بعض المزارعين منهم على الرحيل دون إعطائهم أية فرصة لإثبات أنهم مواطنون هنود.

في النقاش الذي دار حول خطاب الحاكم في الإجتماع التشريعي في آسام في ٧ مارس ١٩٦٣، اشتكى السيد محمد عمر الدين من عملية ترحيل المسلمين الأبرياء دون تمييز من قبل قوات الشرطة بناء على الصلاحيات المستعجلة الممنوحة لهم، ولم يمنح هؤلاء الأشخاص فرصة أمام أية سلطة في

---

(١) GAUHATI

إثبات أنهم ليسوا من باكستان؛ بل قام رجال الشرطة باعتقالهم كما يفعل رؤساء الجستابو وذلك بناء على تقارير مساعديهم أو المخبرين ثم أجبروهم على الرحيل جملة. قال مراسل شيلونغ: «في الواقع أصبحت الشرطة الحاكم الوحيد في مصير الأقليات وأصبحت نزوات الموظفين في الشرطة المحلية هي التي تقرر مصير هؤلاء». وذكرت صحيفة أسبوعية في دلهي قائلة: في مرحلة من المراحل أعلن أن كل مسلم سكن آسام بعد عام ١٩٣٨ يعتبر باكستانياً وبالتالي اعتبر الأشخاص الذين قدموا بعد التقسيم من باكستان باكستانيين. وكذلك تقرر أن أولئك الذين قدموا بعد تنفيذ قانون المواطنة الهندية يعتبرون باكستانيين.

ولا عجب أن يذهب الموظفون في الشرطة إلى أبعد من ذلك إلى درجة نسبة المواطنة الباكستانية إلى أشخاص زاروا باكستان عرضاً بموجب وثائق أو بدونها. أما الشهادات المدرسية والنسخ المصدقة عن الوثاق الرسمية فقد كانت غير مفيدة.

نظراً للشكاوى المستمرة من تصرفات رجال الشرطة المسرفة وضعت الحكومة الهندية أخيراً سياسة محددة من أجل فحص القضايا وتقرر في ديسمبر ١٩٦٣ تعيين محاكم برئاسة أشخاص من مرتبة قاضي منطقة متقاعد للتحقيق في قضايا الترحيل.

وذكرت صحيفة نيو ايدج ما يلي: قال رئيس وزراء آسام لنقاده بأنه لا يمكن الوثوق بالشرطة لتحديد جنسية شخص ما، ولكن تحت ضغط من العناصر الطائفية داخل الحزب الحاكم وخارجه بالإضافة كذلك إلى فئة من الأشخاص الذين يتحدثون كثيراً عن الاشتراكية والديمقراطية والعلمانية ولكنهم في الواقع لا يزيدون عن كونهم طائفيين متعصبين عندما يواجهون هذا الموضوع. ويبدو أن حكومة تشاليها[1] تسمح للمحاكم بأن تتحول إلى نوع آخر من محاكم الشرطة، وهكذا فإن تعيين محكمة برئاسة رجل واحد أو موظفين معينين لا يغير

---

(١) CHALIHA

الوضع جوهرياً بل يعتبر هذا الأمر كما وصفته صحيفة اسبوعية أخرى: كالذي يذر الرماد في عيون النقاد بدلاً من تأمين الحماية للباكستانيين المزعومين الذين يدعون أنهم مواطنين هنود.

ومن الواضح أن تعيين هذه المحاكم سيثير الشك عند المسلمين، ففي المثال الأول نادراً ما كانوا يتقبلون المتسللين الذين أصبحوا موضع الشك، ولكن فيما بعد لم تهتم الحكومة على الإطلاق بتوضيح فيما إذا كان قرار المحكمة سيكون نهائياً أو سيكون عرضةً للإستئناف في محكمة أعلى وإن الخوف من عدم توفر هذه السهولة الأخيرة جعل كثيراً من الناس يعتقدون بأن الهدف الوحيد من تأسيس هذه المحاكم إنما هو ستار من الدخان يحجب الإجراءات التنفيذية الاستبدادية؛ وتعبيراً عن هذه المخاوف قال قائد المعارضة في مجلس النواب التشريعي في آسام غوسوامي[1] في بيان صحفي في ٢٠ ديسمبر ١٩٦٣ بأن هذه المحاكم ستسبب تأخيراً غير ضروري في إنهاء القضايا المتنازع عليها وهذا يؤدي إلى إزعاج المواطنين الهنود وكذلك ستسبب هذه المحاكم تأخيراً في الفصل في موضوع المواطنين الباكستانيين وترحيلهم. وأضاف قائلاً: «أصيب قسم من المسلمين بالذعر وشعروا بالقلق من الإجراءات الحالية وهم غير واثقين من مستقبلهم في هذا البلد لأنهم يشعرون بأن المحكمة ستصبح بعيدة عن متناول أيديهم لذا نشعر أنه من أجل إزالة الشكوك من عقول المسلمين الهنود وزرع الثقة في نفوسهم يجب التخلي عن هذه الطريقة الطويلة المقترحة بإحالة قضايا النزاع إلى المحاكم».

لقد عبّر اتحاد المحامين في منطقة سيلشار في قرار اتخذه في ١٩ ديسمبر ١٩٦٣ عن شكوك جادة حول دور المحاكم واقترح بأن يقوم أي قاض يمنح سلطة خاصة سريعة قدر الإمكان بحل موضوع التسلل الباكستاني قضائياً دون ترك الموضوع بين أيدي الشرطة. وقد عقد الحزب الشيوعي الهندي اجتماعاً احتجاجياً في موراجهار في مقاطعة نوفغونغ[2] وذلك في أكتوبر ١٩٦٤ أدان فيه

(١) GOSWAMI

(٢) NEVGONG

المضايقات المستمرة التي يواجهها المواطنون الهنود تحت اسم المتسللين غير الشرعيين من باكستان وطردهم. وانتقد فيه تحول المحاكم إلى نوع آخر من محاكم الشرطة وطالب فيه بأن تتألف هذه المحاكم من قضاة من المحكمة العليا وأن تتولى هذه المحاكم مهمة تقرير جنسية الأشخاص الذين أصبحوا موضع شك.

في الواقع أصبح هؤلاء الموظفون بصفتهم سلطة تنفيذية القوة التي توافق على قرار الشرطة دون تفكير أو مناقشة.

لا يملك واحد من المئات من المستأنفين أية علاقة وثيقة بنتائج التحقيق القضائي لمطالبهم إلا أن التجمع المفاجيء وغير المعلن عنه والتداول المشترك والترحيل هو الذي يعطي دلالة مادية للنتيجة، في هذه الحالة يتذكر المرء طرق إهمال اليهود في العديد من الدول الأوربية حتى وقت قريب.

سهلت عمليات الفصل هذه واسعة النطاق ابتزاز قوات الشرطة وقيل إن المال كان يلعب دوره في عدة أمثلة. وتم الحصول على توقيعات وأختام على أوراق فارغة بالإكراه (كما شهد عدد كبير من الأشخاص) بغية تحضير بيانات اعتراف تستخدم ضد الباكستانيين المزعومين وهكذا ارتكبت أعمال ابتزاز على نطاق واسع.

ونجد دليلاً آخر على هذا الكلام في الاجتماع العام الذي انعقد في موراجهار والذي أشير إليه سابقاً إذ ادعى أحد الخطباء: حتى إذا كان هناك أنواع أخرى معينة في البراهين لصالحهم فلم تقبل بها الشرطة حتى يُدعّمها مبلغ نقدي لإرضاء الشرطة. ولكن هؤلاء الناس فقراء جداً ولا يستطيعون شراء تأييد رجال الشرطة وطلب إجراء تحقيق عام في هذه الادعاءات.

قدمت الحكومة الهندية وسيلة أخرى للفصل، وهي إصدار بطاقات هوية على أساس طوعي، والهدف منها التأكد من أي تسلل آخر من جهة الحدود، ولكن صحيفة أسبوعية في دلهي ذكرت ما يلي: «إن المتسللين ليسوا فقط من

المسلمين بل هناك قسم كبير من الهنادكة، فماذا يكون الإجراء في هذه الحالة؟ إنه تعليق سيّء على سياستنا الخارجية إذ أننا في حين نَصِفُ فئة ما بأنها متسللة نستقبل فئة ثانية قادمة من البلد نفسه بصدور مفتوحة، إذا كانت حالة الهنادكة القادمين إلى بلدنا سيئة فكذلك هي حالة المسلمين وإلا لماذا يحضرون إلى هنا إذا كانت الأمور في باكستان تسير على أحسن ما يرام؟ الأمر الذي يبعث على الأسف هو هذا التمييز في معاملة فئة باعتبارها متسللة في حين نعتبر فئة أخرى لاجئة. وهذا ينعكس بالسوء على سياستنا الخارجية».

تحليل المناقشة الهندية:

تسوغ الحكومة الهندية سياسة الطرد التي اتبعتها بإجراء مقارنة في أرقام الإحصاء الرسمي لِعام ١٩٥١ وعام ١٩٦١. فوفق إحصاء عام ١٩٦١ تبيّن أن هناك زيادة إجمالية تبلغ ٢١,٥٪ في عدد السكان الإجمالي في الهند خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٥١ - ١٩٦١، ولكن بلغت نسبة الزيادة في عدد السكان المسلمين ٢٥,٦٪. ووفق أرقام الإحصاءات في باكستان ازداد عدد المسلمين في باكستان الشرقية بنسبة ٢٦,٩٪ خلال الفترة ذاتها، إلا أن الزيادة في المقاطعات الواقعة عند الحدود كانت أقل بقليل. من ناحية أخرى كشفت المناطق الهندية التي تحد باكستان الشرقية ارتفاعاً شاذاً في عدد السكان المسلمين: ففي تريبورا بلغت نسبة الزيادة ٦٨٪ وفي مالدا ٢٠٠٪ وفي جبال الغارو ٤٩٪ وفي ناديا ٦٨٪ وفي مقاطعتي خاس وجانتي ٨٨٪.

وقد أكد الهنود أن هذا الارتفاع الكبير في عدد المسلمين لا يمكن أن يكون ممكناً إلا بالتسلل واسع النطاق من المقاطعات المجاورة لباكستان الشرقية، وخاصة من تلك المقاطعات التي أظهرت ـ وفق إحصاءات باكستان ـ أقل من الزيادة الإجمالية في الإقليم.

مرة ثانية اتخذت سلطات الإحصاء الهندية نسبة زائفة تبلغ ٣٠٪ للارتفاع العقدي في عدد المسلمين في مقاطعات باكستان الشرقية وعلى هذا الأساس

حسبت عجزاً صافياً يقدر بمليون مسلم في باكستان الشرقية يفترض أنهم هاجروا إلى الولايات الهندية المجاورة.

إلا أن استنتاج الحكومة الهندية كان خادعاً، والحقيقة هي أن عدد المسلمين في الهند قد ازداد بنسبة أسرع من النسبة التي سجلتها الإحصاءات في عدد السكان الإجمالي في الهند. ويعود السبب في ذلك إلى أن المسلمين يملكون نسبة تزايد عالية وهم أكثر خصوبة من الهنادكة، كما هو معروف. فقد قدر كينغسلي[1] دافيس، عالم إحصائي أمريكي مشهور بأن الفارق بين المسلمين والهنادكة هو ١٢٪. وكذلك فإن أرقام نسبة الزيادة في عدد المسلمين في مقاطعات باكستان الشرقية التي قدرها الهنادكة هي أيضاً خاطئة. أما الأرقام الصحيحة وفق إحصاء عام ١٩٦١ فهي على الشكل التالي:

الولاية	النسبة
نوكهالي	١٩,٥٪
كوميلا	١٥,٤٪
باكرغونج[2]	١٦,٨٪
سيلهت	١٣,٩٪

والبرهان الأكيد على صحة الأرقام المذكورة أعلاه نجده في الجدول رقم ١ في صفحة رقم ٣٤ من كتاب الإحصاء الرسمي في الهند، البحث رقم ١ الصادر عام ١٩٦٣. إن النسبة التي ذكرتها الحكومة الهندية والبالغة ٤,٧٪ فقط وهي نسبة الزيادة في سكان نوكهالي لم تأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن (ساندويب تانا)[3] التي كانت جزءاً من مقاطعة نوكهالي عام ١٩٥١ قد انتقلت منذ ذاك التاريخ إلى مقاطعة شيتا غونج. فإذا عدلنا أرقام عام ١٩٥١ في نوكهالي آخذين بعين الاعتبار هذا الإنتقال تصل نسبة الزيادة في عدد المسلمين إلى ١٩,٥٪.

---

(١) KINGSLEY DAVIS

(٢) BAKARgUNg

(٣) SANDWIP THANA

يعود السبب في انخفاض نسبة الزيادة في تلك المناطق إلى حقيقة أن هناك هجرة داخلية كبيرة دائمة داخل باكستان الشرقية، وذلك لأسباب متنوعة أهمها حركة التصنيع القوية وفرص التوظيف الأفضل في بعض المقاطعات عن الأخرى. لهذا نجد أنه في عشر مقاطعات من أصل سبع عشرة مقاطعة في باكستان الشرقية كانت تعطي نسبة الزيادة في عدد المسلمين فوق المعدل المحلي وهو ٢٦,٩٪ وتتراوح هذه الزيادة من ٢٧,٦٪ في مقاطعة ميمسنغ إلى ١٥٠,٨٪ في أراضي مرتفعات شيتا غونج وإلى جانب ذلك، هناك حركة انتقالية سكانية من مناطق نوكهالي وباكرغونج إلى الداخل بسبب حركات المد والجزر والأعاصير.

كذلك، في المقاطعات التالية: ديناجبور(١) - رانجبور(٢) - راجشاهي(٣) - كوشتيا(٤) - جيسور(٥) - كهولنا(٦) وتقع جميعها على حدود البنغال الغربية، فقد سجلت النسبة ارتفاعاً في عدد المسلمين بنسبة أعلى من المعدل المحلي. وفي خمس من هذه المقاطعات بلغت نسبة الزيادة أكثر من ثلاثين بالمئة وهذا يدل بوضوح على هجرة المسلمين من مناطق أخرى في الإقليم، وخاصة تلك التي تسجل نسبة زيادة منخفضة بالمقارنة مع غيرها وكذلك الهجرة من المحافظات الهندية الكائنة على الحدود. وكان عدد الهنادكة في تريبورا يشكل ٧٢,٢٪ عام ١٩٥١ و٧٦٪ عام ١٩٦١، وهناك زيادة بنسبة ٨٠,٥٨٪ خلال عشر سنوات. ومن ناحية ثانية انخفض عدد المسلمين من ٢١,٤٪ إلى ٢٠,١٪ خلال ١٩٥١/ ١٩٦١ وبلغت الزيادة في عشر سنوات ٧٦,٩٦٪ فقط وازداد عدد البوذيين بنسبة ١١٨,٨٩٪.

في البنغال الغربية يشكل الهنادكة ٧٨,٩٪ بينما يشكل المسلمون ١٩,٥٪ و٢٠٪ من العدد الإجمالي عام ١٩٥١ و١٩٦١ على التوالي.

---

(١) DINAJAPUR
(٢) RANGPUR
(٣) RAJSHAHI
(٤) KUSHTIA
(٥) JESSORE
(٦) KHULNA

ففي حين بلغت الزيادة الإجمالية في عدد السكان ٣٢,٨٠٪ كانت الزيادة الهندوكية ٣٢,٦٪ والمسلمون ٣٦,٤٪ والبوذيين ٣٧,٤٦٪ والجين[1] ٣٧,٤٠٪ وفي محافظتين فقط وهما مالدا وناديا حقق المسلمون نسبة عالية في الزيادة. ويعود السبب في ذلك أيضاً إلى حقيقة أن الكثير من المسلمين في المناطق الهندوكية الأخرى قد انتقلوا إلى تلك المناطق لأسباب اقتصادية وأسباب أخرى. يظهر ذلك واضحاً في الأرقام الإحصائية للمقاطعات الأخرى وعلى سبيل المثال في كوش بهار٢٥,٣٢٪ وفي (٢٤ منطقة ٢٦,٦٣٪ وفي بانكورا ٢٥,٦٥٪ حيث انخفضت نسبة الزيادة عند المسلمين).

من الجدير بالذكر هنا أيضاً أنه في البنغال الغربية انخفضت نسبة الزيادة في عدد المسلمين في عام ١٩٥١ إلى حدٍّ كبير عن الأرقام المسجلة عام ١٩٤١ فقد ورد في تقرير إحصائي هندي: «بلغ عدد المسلمين ٤,٢٨ مليون و٤,٧٤ مليون في عام ١٩٢١ و١٩٣١ على التوالي. في عام ١٩٤١ ارتفع عددهم فجأة إلى ٥,٥٤ مليون وبلغ ٤,٩٢ مليون عام ١٩٥١. إذ أن الهجرة إلى المناطق الخاصة بهم في الهند بعد مجزرة كلكتا الكبرى، وإلى الباكستان بعد التقسيم ساهمت في المحافظة على العدد في أقل من مستوى الزيادة الطبيعي. إلّا أن الرقم الثابت بقي أعلى من الرقم الذي سجّل عام ١٩٣١ بحوالي (١٨٥) ألف نسمة».

وكذلك ساهمت حوادث الشغب العنيفة التي جرت في البنغال خلال الفترة الواقعة ما بين ديسمبر ومارس عام ١٩٥٠ بشكل كبير في التأثير على هذا الانخفاض. ومع ذلك فبعد عودة الأمور إلى مجاريها إلى حدٍّ ما في أعقاب اتفاقية لياقت - نهرو، عاد المهاجرون من الولايات الأخرى في الهند إلى البنغال الغربية التي أصبحت متقدمة صناعياً. وبالتالي فإن الزيادة الكبيرة والواضحة في عدد المسلمين في البنغال الغربية هي نتيجة الاستعادة، الجزئية على الأقل، لأسلوب إقامتهم الطبيعي والأصيل.

---

(١) هي فرقة انشقت عن الهندوكية وغالى أصحابها في عدم أذية الحيوانات والحشرات.

بالنسبة لولاية آسام، نجد أن نسبة الزيادة عند المسلمين والبالغة ٣٨,٥٦٪ هي أقل منها عند البوذيين التي هي ٦١,٣٨٪ والمسيحيين ٥٦,٨٩٪ والجين ١٢٧,١٧٪ والسيخ ١٤٥,٢٨٪.

أما نسبة الزيادة عند الهنادكة فهي ٣٣,٩٦٪ أي أقل من أية جماعة أخرى ولكنها أكثر ٥٠٪ من معدل اتحادهم. ويبدو أنه قد حدثت هجرة سكانية في أجزاء أخرى في الهند إلى هذه الولاية المتقدمة صناعياً وأن نسبة الزيادة عند المسلمين ما هي إلاَّ انعكاس لهذه الهجرة، وبما أنها أقل من زيادة الفئات الدينية الأخرى باستثناء الهنادكة لذا يجب أن تكون أقل وضوحاً منهم؛ أما المقاطعات التي سجلت نسبة زيادة عالية عند المسلمين بالمقارنة مع العدد الإجمالي للسكان هي مرتفعات الغارو إذ بلغت النسبة فيها ٤٩٪ ومقاطعتي خاسي وجايانتي ٨٨٪. ونورد فيما يلي بعض الأسباب التي أدت إلى الزيادة المرتفعة في عدد المسلمين في آسام بشكل عام وفي هاتين المقاطعتين بشكل خاص:

١ - جرت عمليات الإحصاء الهندية عام ١٩٥١ مباشرة بعد حوادث الشغب الخطيرة ضد المسلمين في آسام وأن دراسة دقيقة لأرقام الإحصاء الهندي عام ١٩٦١ تظهر أن المعدل في عدد المسلمين بالمقارنة مع إحصاء عام ١٩٥١ كان كبيراً في المقاطعات التي تأثرت بحوادث الشغب؛ أما إحصاء عام ١٩٥١ لعدد المسلمين في هذه المقاطعات الجبلية فقد أظهر انخفاضاً عن إحصاء عام ١٩٤١ ويعود السبب في ذلك إلى هجرة المسلمين إلى الولايات الأخرى في الهند.

٢ - بسبب الجو المثقل بالمرارة الطائفية كان العديد من المراقبين للحوادث والذين ينتمون إلى جماعة الأغلبية لسوء الحظ متحيزين ويرغبون في ذلك الوقت بتقليص القوة العددية للمسلمين عام ١٩٥١. وفي الواقع، جرت بعض حوادث استيلاء من قبل هؤلاء المراقبين الجالسين في منزل واحد دون الرجوع إلى أصحاب الشأن لذلك أصبحت صحة أقوالهم موضع شك.

٣ ـ وفق اعتراف مفوض الإحصاء الهندي شخصياً كان هناك تغطية أوسع لعمليات الإحصاء عام ١٩٦١ من الإحصاء السابق عام ١٩٥١ .

إذا أخذنا هذه الحقائق بعين الاعتبار يبدو لنا أنه مهما بلغت الزيادة السكانية في آسام فإن السبب في ذلك يعود إلى حركة المسلمين الداخلية من منطقة إلى أخرى، وأن الهجرة غير الشرعية للمسلمين من باكستان الشرقية إلى آسام كانت ضئيلة، إذ حدث خلال العقد الذي سبق عام ١٩٦١ عندما شدد الهنادكة القيود على الحدود إلى درجة كبيرة وفرضوا بالقوة نظام استعمال جواز السفر وتأشيرة الدخول.

أما بالنسبة للعجز المزعوم والمقدر بمليون من المسلمين في بعض المناطق من باكستان الشرقية والذي ادعته السلطات الهندوكية فإنه يعتمد على نسبة الزيادة المفترضة في عشر سنوات والتي تقدر بـ ٣٠٪ بالنسبة للمسلمين، بينما كانت نسبة الزيادة الفعلية الواقعة ما بين عام ١٩٥١ - ١٩٦١ كما ذكرنا سابقاً هي ٢٧,٣٪ في باكستان الغربية و٢٦,٩٪ في باكستان الشرقية.

كذلك فإن اتهام الحكومة الهندوكية بالتسلل الباكستاني إلى آسام وتريبورا قد رده محمد عمر الدين في الكلمة التي ألقاها في مجلس آسام التشريعي في ٧ مارس ١٩٦٣ ، واستشهد بحقائق وأرقام تدل على أن احصاء عام ١٩٥١ لم يعط أرقاماً صحيحة لأنه لم يأخذ بعين الاعتبار العدد الكبير للمسلمين الذين هاجروا من آسام بسبب حوادث الشغب الطائفية عام ١٩٥٠ . ثم عاد المهاجرون بعد الإحصاء وسجلوا أسماءهم رسمياً في إحصاء عام ١٩٦١ ، وهذا هو سبب الزيادة في عدد المسلمين في ذلك العام.

قامت صحيفة راديانس[1] في دلهي بتحليل الأرقام السكانية في آسام قبل إحصاء ١٩٥١ وبعده ووصلت إلى النتيجة التي تفيد بأن الزيادة ضئيلة.

---

(١) RADIANCE

واستشهدت الصحيفة بالأرقام التالية من تقرير الإحصاء الهندي لعدد المسلمين في آسام:

عام ١٩٥١	١,٩٩٥,٩٣٦ نسمة
عام ١٩٦١	٢,٧٦٥,٥٠٩ نسمة
الزيادة	٧٦٩,٥٧٣ نسمة أو٣٨,٥٦٪

ثم قامت الصحيفة بمقارنة هذه الأرقام مع زيادة عدد المسلمين في الولايات الهندوكية الأخرى:

اندمان ونيكوبار	٥٤,٦٧٪
دلهي	٥٦,٢٣٪
هيماشل براديش	٦٧,٥٦٪
البنجاب	٣٨,٠١٪

يمكن أن يهمل المرء هذه الزيادة لأن الهنادكة لم يهتموا بها على الإطلاق وقد أظهر التقرير الهندي للإحصاء عام ١٩٦١ زيادة بنسبة ٢٥,٦١٪ في العدد الإجمالي للمسلمين في الهند.

وهذا يعني أن عدد المسلمين في آسام قد سجل زيادة أخرى بنسبة ١٢,٩٥٪ أي نحو ٢٦,٠٠٠ شخص. ومن الجدير بالذكر هنا هو أن السكان الهنادكة قد عملوا على تحسين معدل اتحادهم البالغ ٢٠,٢٩٪ إلى ١٣,٧٧٪. وبالمقارنة مع الزيادة العادية للهنادكة في الهند، كانت الزيادة في آسام ٧٦٠٠٠ شخص هندوكي ولكن هذا لم يدع إلى القلق بل قد لاقت هذه الزيادة الترحيب.

إن الزيادة في عدد المسلمين البالغة ٢٦٠٠٠ شخص يمكن أن تنسب إلى الأوضاع غير المستقرة في المنطقة في أعقاب عام ١٩٤٧ وخاصة بعد الوضع المتفجر في عام ١٩٥٠.

لم يكتف عدد كبير من المسلمين بمغـادرة منـازلهم في آسـام بل رأى معظمهم أنه من الحكمة إخفاء هويتهم وتصنيف أنفسهم مع الهنادكة. تعتبر هذه العوامل مجتمعة مسؤولة عن الانخفاض غير العادي في عدد المسلمين بالمقارنة مع العدد الباقي في بعض مقاطعات آسام، وعلى سبيل المثال ذكر تقـرير الإحصـاءات في مقاطعة غووالبارا[1] عام ١٩٥١ بأن من أهم العوامل المسؤولة عن هذه الظاهرة الاستثنائية هي حوادث الشغب الطائفية التي لم يسبق لها مثيل والتي جرت على نطاق واسع خلال الجزء الأول من عام ١٩٥١، عندما غادر حوالي ١٥٠,٠٠٠ شخص من المسلمين هذه المقاطعة. وعلى الرغم من عودة عدد منهم أثناء الإحصاء إلا أن العدد الأكبر ظل خارجاً. وأشار التقرير أيضاً إلى انخفـاض عدد المسلمين بنسبـة كبيرة عن احصـاء ١٩٤١ وذلـك في المقـاطعـات التي تأثـرت كثيراً بالحـوادث. والحـالـة مشـابهة في مقاطعات (كـامروب) و(دارانغ). وذكر حاكم ولاية آسام بأنه من أصل ٥٣,٠٠٠ عائلة مسلمة تشردت خلال حوادث ١٩٥٠ عاد ١٢٩٤٧٦ شخصاً فقط إلى منازلهم حتى ٣١ مارس ١٩٥١.

ومن الجدير بالذكر أن هذه العوامل قد أثرت أيضاً في عدد المسلمين عام ١٩٥١ في ولايتي البنجاب وراجبوتانا الحدوديتين. وقد تم إحصاء عام ١٩٦١ ضمن اعتبـارات طبيعية وفي جو مختلف تمـامـاً عنـدما عاد فريق ضخم من المتشردين إلى منازلهم الأصلية. ويجب أن تؤدي هذه الحقائق إلى اختلاف كبير بين أرقام تقرير الإحصاء.

وإذا صرفنا النظر عن البحث في قضية الزيادات في عدد السكان ورجعنا إلى تقرير عام ١٩٤٧ القاضي بعدم السماح لغير المواطن الهندي أن يستوطن الهند، فإننا لا نستطيع أن نفهم كيف أن إبراز وثيقة بتاريخ لاحق لهذا العام لا تعتبر دليلاً على الجنسية.

---

(١) GOAL PARA

ذكرت صحيفة (بيبل ايدج) : حتى أولئك الذين يملكون وثائق شرعية تدعم مزاعمهم لا يحصلون غالباً على أية فرصة للنجاة من عجلة الترحيل. وهناك أمثلة، قدمت في هذا الاجتماع، عن أشخاص لديهم إيصالات ضرائب عن الأراضي منذ ١٩٣٦، ١٩٤٣، ١٩٤٦، ومع ذلك فقد طردوا من ديارهم دون أن تسنح لهم الفرصة لإثبات حقهم في البقاء؛ وهناك أمثلة عديدة عن ترحيل الأب بينما يبقى الأطفال وحدهم أو ترحيل الزوج تاركاً وراءه الزوجة دون معيل؛ وهناك أيضاً أمثلة عن أشخاص تورطوا في بعض المحاكمات القضائية وأخيراً حصلوا على براءاتهم قبل تقسيم البلاد ومع ذلك لم ينجوا من الرحيل.

وقد أكد الفصل السادس عشر من بيان قانون الشعب بأن المواطن غير الهندي لا يحصل على حق الإنتخاب وبالتالي فإن قبول ذكر اسم شخص ما في قائمة الإنتخابات يكون دليلاً إيجابياً على مواطنية هذا الشخص ومع ذلك فقد كانت ترفض مواطنيته.

الغرض من وراء الترحيل :-

يمكن أن تكون جميع المناقشات على درجة كبيرة من الأهمية إذا كانت الحجة الهندية التي تتعلق بموضوع التسلل تعتمد على أسس صلبة، ولكن الطريقة التي استمرت فيها عمليات الترحيل تظهر أن الهدف الوحيد ليس إلا تقليص عدد المسلمين بطرق مشروعة أو غير مشروعة، وكذلك طالبت بعض المؤسسات الهندوكية الحصول على حزام حدودي بعمق عشرة أميال في المنطقة التي فرغت من المسلمين. وأقيمت المظاهرات الشعبية في حركة منظمة لاستئصال المسلمين من مناطق الحدود وطالبت بإستيطان السلالات الشجاعة في منطقة الحدود مع باكستان. وذكر أن الحكومة الهندية تعيد دراسة هذا الإقتراح من وجهة نظر مؤيدة له، ولم تستطع الحكومة الهندية أن تتحمل أي انتقاد ضد سياسة الطرد التي تنتهجها وطالب الكونغرس في آسام مؤخراً أحد عشر مسلماً من أعضائه في اجتماع عقد بتقديم اعتذار عن إصدارهم بياناً يتهمون فيه الحكومة بترحيل المسلمين الهنود ترحيلاً إجمالياً بعد اتهامهم بأنهم

متسللون من باكستان أو عملاء لباكستان. ووجهوا تهديدا للحكومة مطالبين إياها بالتخلي عن سياسة الطرد. وسرعان ما أعلن رئيس الوزراء في آسام بتصريح له في شيلونغ بأنه سيتم الإسراع بترحيل المسلمين من آسام ودفعهم إلى باكستان الشرقية.

وهكذا استمرت عملية الترحيل ولم تهدأ على الرغم من تدخل المستشارين الحكماء لإنقاذ المجتمع الزراعي من تصفية اقتصادية عملية.

راجستان:

بدأت الحكومة الهندية في سياسة ترحيل للمسلمين مؤخراً من راجستان. وقد قدمت لجنة الأقليات في راجستان مذكرة إلى رئيس الكونغرس السيد كامراج نادار تقول فيها: «إنه تم ترحيل نحو ٢٠,٠٠٠ شخص من المسلمين بعد وقف إطلاق النار، ١٤,٠٠٠ مسلم من بارمر و٦,٠٠٠ مسلم من جيسالمر[١]. وأشير في هذه المذكرة بأن معظم هؤلاء المزارعين هم من المسلمين وكانوا مخلصين لحكومة الكونغرس وقد واجهوا هجوم الباكستان على هندوستان بشجاعة متميزة. وقد وجهت هذه المذكرة اتهاماً للحكومة بأن جميع عمليات الطرد والنهب والقتل قد تمت علناً بواسطة أجهزة حكومية وقدم مادهو ليمايا[٢]، عضو البرلمان الهندي، حاشية لهذه المذكرة عرضت في اجتماع عام عقد في موغير في اكتوبر ١٩٦٦ وذكر كيف تعرض المسلمون في راجستان إلى معاملة وحشية للاشتباه بأنهم جواسيس على الرغم من عدم توفر أي دليل يدعم ذلك الشك. وذكر بأن جريمتهم الوحيدة هي أنهم مسلمون وقد لفت انتباه وزير الداخلية نندا إلى هذه الأعمال الوحشية ولكن دون جدوى.

---

(١) JAISALMER

(٢) MADHU LIMAYA